



# مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

## مخطوطة

مد الفيء في تقرير ليس كمثلته شيء

## المؤلف

إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين ( الكوراني )

## الملاحظات

• أصل هذه النسخة في مكتبة عارف حكمت.

وفوق بالعيننة لا يتكرون معانين الوجود المطلق اي  
 المفهوم العام البديهي المشترك ولا حصته للذات فمعي  
 كون الوجود الخاص القاييم مبدأ لاتراع الوجود المطلق كونه  
 ذات بذاته معروضا لخصه وخصه الوجود المطلق وكذا  
 معني كون الذات المتعاقبة لوجود الخاص مبدأ لاتراع  
 المطلق على ما ذهب اليه جمهور المتكلمين كون الذات  
 بذاته معروضا لخصه وخصه الوجود المطلق لان  
 الوجود المتعاقب للذات المعلول له ليس الا حصته من المطلق  
 وعلية الذات لها ليس الا كونها معروضا لها فاشترط  
 الذات فحسب هي مستند الى الذات فالذات بذاتها  
 فكان نفس الوجود الخاص القاييم بذاته المعين بذاته  
 لان الوجود هو المنشا للذات وبالله التوفيق والحمد لله  
 نور الافوار هذا ما سير الله ابراره بحسب الوقت  
 الكبر والاستعلاء وبالله التوفيق ذي الحلال وال  
 المولف بقاءه الله في عافية شاملة بمنه وطفه آمين  
 ثم تحويج يوم الثلاثاء الخامس عشر في ذي الحجة الحرام الحرام  
 سنة ثلاث وتسعين والالف بتولى بظاهر المدينة المنورة  
 على خير ما كنها افضل الصلوة والسلام على خلق الله بدوام  
 الملك العلاء والحمد لله رب العالمين انتم وقد فرغ

في تمييقه يوم الاربعا قبل المغرب جامعة مشي ذي الحجة الحرام  
 سنة ١٠٤٣ في ظاهر المدينة المنورة في منزل المصنف  
 سلمه الله الفقيه موسى بن ابراهيم البصري ثم الذي غفر الله  
 له ولوالديه ولشاخه ولجميع المسلمين والمسلمات والمومنين  
 والمومنات آمين آمين

آمين  
 بالفتح مثالة  
 وتصحيفا

**مدالفي في تقرير ليس ككله شيء**

تحرر شيخنا العارف بالله جامعة المحققين  
 عبد الله ابراهيم بن حسن الكوفي الكوفي  
 الشهر ربيع الثماني ثم الله  
 كان الله لعنه وبالله  
 في الاربعة مائة  
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد والجميع  
للحالات خاتم النبيين وعلى آله وصحبه وسلم صلوات  
وتسليماً فأيضاً البركات عدد خلق الله بدوام الله الملك  
الحق المبين أما **ب**سببها فما تضمن بيان  
ان قوله تعالى ليس كمثله شيء يدل على نفي المثل له تعالى على تعديده  
عدم زيادة الكاف **ف**اقول وبالله التوفيق  
ليس كمثله شيء سائبة كلية لورودها في موضوعها  
في سياق النفي نفي فان كانت الكاف زائدة كان المعنى  
ليس مثله شيء وان لم تكن زائدة كان المعنى ليس مثل  
شيء فيكون نفياً للمماثلة شيء مثله والمقصود منه نفي مماثلة  
شيء له تعالى على طرق الكناية فان نفي مثل المثل ملزوم لنفي  
المثل ببيان ذلك ان المثل ملزوم ومثله المثل لا يتم لان  
كلما في المثلين مثل مثله لان المماثلة من الطرفين وجود  
الملزوم ملزوم لوجود اللازم فوجود المثل ملزوم لوجود  
مثله المثل وكان وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم  
كذلك نفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم فنفي مثل المثل  
ملزوم لنفي المثل فكما صدق ليس كمثله شيء صدق ليس  
مثله شيء والا لوجد الملزوم بدون اللازم هذا لعطف

فيصدق حينئذ ليس كمثله شيء كما يصدق ليس مثله شيء والا  
لصدق نقيضه وهو بعض ما كان شيئاً فهو مثله فيزاد  
ان يكون له مثل لكي السائبة مفروضة الصدق يمكن  
الموجبة الجزئية كاذبة فلا مثل لمثله اذ لا مثل له  
**والمأصل** المماثلة من الاضادات التي لا يتصور  
تحققها الا عند تحقق الطرفين فمع انتفاء المثل شيء لا يصدق  
الحكم للمماثلة شيء له لان انتفاء المماثلة بانتفاء المثل وبهذا  
يظهر اندفاع ما قيل من انه لو لم يجعل الكاف زائدة  
لزم انتفاءه تعالى عن ذلك علواً كبيراً لانه تعالى مثل مثله  
والمقدر حينئذ انتفاء مثل المثل انتهى وذلك لما  
عرفنا ان تلك الموجبة اعني انه مثل مثله كاذبة فهو تعالى  
لا يتصف بعقد الحمل في نفس الامر حتى يكون سلب  
المماثلة لمثله عنه تعالى لكونه فرداً من افراد الشيء الذي هو  
موضوع السائبة كاذباً فلا يلزم ما ذكره **ف**اقول  
ذلك لقائل لا يقال لا نسلم انه تعالى مثل مثله وانما يصدق  
لو كان مثله موجوداً الا انقول **ل** صدق القضية  
ليس يتوقف الاعلى وجود الموضوع وصدق وصف المحمول  
عليه في نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود  
متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما

في قوله تعالى ليس كمثله شيء

يجب انتم وفيه ان وصف المحمول هنا المائله وهو  
لا يصدق على الموضوع عند انتفاء المثل لما عرفت  
فتوقف تحقق الامر الاضاه على تحقق الطرفين على اننا  
لانسلم ان المحمول هنا هو لفظ مثل فقط بل المحمول  
مجموع مثل لانه لان هذه القضية على نحو قولهم  
اسا ولبت والمحمول في هذه مجموع مسا ولبت لسا و  
وحد على ما صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات  
في غير ما موضع قال في البع الثاني قولنا مسا ولب  
وب مسا ولب فسا مسا ولب وما يجري مجراه غير  
الاختلال في الحدود المرتبة في القياس لانه هذه النتيجة  
لان الجزؤ من المحمول الصغرى جعل موضعاً في الكبرى  
التي هي قائم قولنا مسا ولب قضية موضوعة  
ا ومحمولها مسا ولب ولما كان مسا ولب محمولاً على  
التي وقولنا بعد البدء الذي هي من احد حدود  
القياس وقولنا في التبع السابع الذي هو  
جزء من احد حدود القضية التي غير ذلك وكذلك المحمول  
في قولنا الدر في الحقنة والحقنة في البيت مجموع لفظ  
المستقر السادة مستد عامله لا المجرور وحين كاظم  
بعضهم وظن من ذلك ان نحو قولنا لاشئ من الخائب

في الوند يتبرهن نقضاً على انعكاس السالبة الكلية كقضيها  
اذ لا تنعكس الى قولنا لاشئ من الوند في الخائب وذلك لان  
المحمول هو حاصل في الوند لا الوند فقط في تنعكس الى قولنا  
لاشئ مما في الوند بخائض وهو صحيح وللتبني على ذلك  
قال في الاشارات في رسم العكس المستوي  
هو جعل الموضوع بكليته محمولاً والمحمول بكليته موضوعاً  
التي وقولنا قولك لاشئ من السير على الملك لا شئ  
ان انعكسه دون القول بكليته فلا تقول لاشئ من الملك  
على السير بل لاشئ مما على الملك بشرط فقط على لا بد  
فقطها اذ هي جزئ من المحمول هي هنا انتهى ولاجل الاختلاف  
عن نحو الامثلة المذكورة زاد الامام في شرحه للاشارات  
قيد بكليته ولاجل ان التحقيق ان المحمول هو مجموع لفظ  
المستقر قال المحقق في شرحه للاشارات في رسم العكس  
المستوي وانقيداً الذي نادى فيه الفاضل المشايخ هو  
قوله ان يجعل المحمول بكليته في الاحاطة اليد فان بعض  
المحمول لا يكون محمولاً وبعض الموضوع لا يكون موضوعاً  
واشتباه المحمول بخبريه في اشياء المشهور وهو قولنا  
لاشئ من الخائب في الوند وما يجري مجراه لا يتبع من لفظاً  
هذا ومن هنا يظهر ان ما وقع في بعض العبارات

فان قياس المساواة ما وقع متعلق بمحول صفرا هو صوغ  
الكبرى تسامح نظرا الى اللفظ حيث ان خموسا وهو الخبر  
او محازن قبيل تسمية الخبر باسم الكل فتخلص الالة  
دالة على انه تعالى لا مثل له على الوجهين جعل الكاف  
زائدا وجعلها غير زائدا وبالله التوفيق  
المولف ابقاء الله تعالى عافية شاملة بينه ولطفه آمين  
بيض وحر يوم الخميس ١٣ ربيع الاول سنة ١٠٩٢

وتتمتع على يد اقل العباد واحوجهم

يوم النقاد موسى بن ابراهيم

ثم الذي كان الله لم عن

فيما لم يبلغ

اعالم

آمين

ب  
درصحتي